



نـزاهة Nazaha

عن الهيئة



نـزاهة Nazaha

عن الهيئة

الصفحة	الفهرس
5	من نحن؟
6	أهداف (نزاهة)
8	الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
10	إدارة مكتب التخطيط والمتابعة في الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»
12	جهود التعاون الدولي
12	أولاً: إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
17	ثانياً: التعاون العربي والإسلامي في مكافحة الفساد
20	ثالثاً: المنظمات والشبكات الدولية
22	رابعاً: التعاون الثنائي

من نحن؟

الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، هيئة حكومية مستقلة محايدة، أنشئت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 24 يناير 2016. وقد جاء إنشاء الهيئة استجابة لمتطلبات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي انضمت لها دولة الكويت في عام 2006 والتي نصت في المادة السادسة على ما يلي:

« تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد...»، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء الهيئة ما كشف عن التطبيق من ضرورة الحاجة إلى وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقاً وطنياً حتمياً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

وأطلقت الهيئة شعار (نزاهة) للتعبير عن هويتها المؤسسية والتأكيد على المبادئ التي تعكس مفهوم النزاهة والشفافية المعبرة عن أهدافها واختصاصاتها.

رؤيتنا:

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة.

رسالتنا:

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية والتحقق.

أهداف (نزاهة):

1. إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.
2. تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006 والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي يتم الموافقة عليها.
3. العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون.
4. حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية.
5. حماية المبلغين عن الفساد.
6. تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.
7. تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

مهام واختصاصات (نزاهة):

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
2. تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها وفي حال التأكد من أنها تشكل شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.
3. تلقي إقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها.
4. حماية المبلغين عن الفساد وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

5. إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
6. متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.
7. دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الكويت أو انضمت إليها وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.
8. التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد وتمثيل الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.
9. دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
10. التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
11. اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.
12. طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها.
13. إعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.
14. الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.
15. إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.
16. أي مهام واختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة وتناط بها.

الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:

تعتبر الكويت دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي ألزمت في مادتها الخامسة كل دولة طرف بإرساء السياق والإطار الشامل لمنع الفساد، وذلك بوضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد. ويتحقق ذلك من خلال النهوض بمبادئ سيادة القانون، وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية، والنزاهة والشفافية والمساءلة.

كما ويطلب من كل دولة طرف في الاتفاقية أن تسعى إلى مراجعة الأحكام المؤسسية والقانونية والإجرائية ذات الصلة بغية تعزيز استراتيجية متماسكة ومتناسقة لمكافحة الفساد يشترك في تنفيذها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في الدولة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي على كل دولة طرف أن تتعاون مع الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية لتقاسم الممارسات الجيدة ولوضع ترتيبات إقليمية ودولية لتيسير التعاون والدعم المتبادل. كما اشتملت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها دولة الكويت مجموعة شاملة من المعايير والتدابير والقواعد التي يمكن أن تطبقها جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية.

تندرج تحت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد العديد من الفصول والمواد التي تسعى الدول الأطراف إلى تنفيذها ومنها:



1. سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية.
2. القطاع العام: التعيين والترقية ومدونات قواعد سلوك الموظفين.
3. المشتريات وإدارة الأموال العامة.
4. البلاغات عن الفساد وحماية المبلغين.
5. والتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة.
6. منع الفساد في القطاع الخاص ومشاركة المجتمع في منع الفساد.
7. وعليه، نصت المادة (5) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية أن على رأس اختصاصات الهيئة «وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية».

تركز الاستراتيجية الوطنية على عدة جوانب ومنها على سبيل المثال:

- توضيح وتحديد السياسة والآلية المثلى للتنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم.
- السياسات والممارسات الوقائية لمكافحة الفساد - ومنها التشريعات اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه والإجراءات اللازمة لتعزيز النزاهة في القطاع العام ورفع كفاءة الخدمات العمومية.
- تشجيع مشاركة المجتمع - من خلال خطط التواصل لرفع الوعي لدى الجمهور بمبادئ النزاهة والشفافية ومخاطر الفساد وسبل مكافحته وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ووضع آليات لتعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.
- القطاع الخاص - تشجيع القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في مكافحة الفساد.
- بناء القدرات - بناء قدرات الجهات الرقابية وجهات إنفاذ القانون وجميع أصحاب المصلحة في منظومة مكافحة الفساد في البلاد لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة قصوى.
- التعاون الدولي - تعزيز التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات والمؤسسات الدولية في مجال مكافحة جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها واسترداد الأموال المتحصل عليها من خلالها وكذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات في هذه المجالات.

إدارة مكتب التخطيط والمتابعة في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة):

تتبع إدارة مكتب التخطيط والمتابعة معالي رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد مباشرة وتهدف إلى إدارة عملية التغيير بما يتعلق بمواضيع تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بما يتماشى مع رؤية دولة الكويت والهيئة من خلال إعداد ومراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وتقديم الدعم للجهات المنفذة على مستوى الدولة والهيئة لإعداد مبادرات التنفيذ ومؤشرات قياس الأداء ومواءمتها مع الاستراتيجية. بالإضافة إلى رقابة الأداء الاستراتيجي والمتابعة والتقييم المستمر لضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجيات، ويقع ضمن نطاق عمل الإدارة مسؤولية تولى الأنشطة التالية:

- تطوير الاستراتيجيات وهو التخطيط بعيد المدى الذي يأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية (بيئة العمل) وتوجهات وتطلعات دولة الكويت والهيئة مع تحديد الأولويات، كما يأخذ في الاعتبار الرؤية المستقبلية للدولة والهيئة وعلاقة الارتباط والتكامل بين الجوانب المنظمة والأنشطة المختلفة بها.
- إدارة الاستراتيجيات ومن ضمنها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال إدارة جميع مكونات الاستراتيجية، وإدارة عملية تحديد الجهات المعنية بالتنفيذ والمتابعة.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجيات من خلال تقارير سير العمل وفقاً لمنهجية الإدارة والإطار المعتمد من قبل الهيئة.
- قياس الأداء وهو الرقابة على أداء الاستراتيجيات وتنفيذ أهدافها ومبادراتها، بحيث تقوم الإدارة بجمع البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسية من الجهات المعنية بالتنفيذ والمتابعة من أجل تحليل وضمان تحقيق الأهداف ومسببات النتائج.
- مراجعة الاستراتيجيات بشكل دوري وعند الحاجة على مختلف المستويات الإدارية والتأكد من موائمتها مع رؤية وتوجهات الدولة والهيئة.

إطار عمل التخطيط الاستراتيجي في (نزاهة):

يتألف إطار التخطيط الاستراتيجي لإدارة مكتب التخطيط والمتابعة بالهيئة من خمس خطوات الرئيسية التالية:

- أسس ومركزات الاستراتيجية: تهدف إلى فهم أفضل للغرض والتوجه الرئيسي للهيئة.
- التحليل الاستراتيجي: الذي سيركز على تحليل البيئة الداخلية والخارجية وذلك من خلال دراسة عدة مصادر منها قانون إنشاء الهيئة وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وخطة الدولة التنموية، بالإضافة إلى عقد المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة.
- صياغة الرؤية والاستراتيجية: التي ستركز على صياغة الرؤية، وتحديد الأهداف الاستراتيجية التي تدعم تحقيق الرؤية.
- تعريف الخطط: يهدف إلى وضع مجموعة من المشاريع ومسارات العمل المتفق عليها.
- مواءمة الاستراتيجية: تهدف إلى مواءمة وهيئة الاستراتيجية من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

جهود التعاون الدولي: للهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

أولاً : إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

1. نظرة عامة عن الاتفاقية ومجالاتها الأساسية:

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية... يقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوّض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرّض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر.

- ديباجة إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي «الصك العالمي الوحيد الملزم قانونياً لمكافحة الفساد»، تحتوي على نهج شامل لمكافحة الفساد، ولدى العديد من أحكامها طابعاً إلزامياً، مما يجعلها أداة هامة لتعزيز النزاهة لاستجابتها الشاملة لآفة الفساد التي تعاني منها دول العالم. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في 31 أكتوبر 2003 بموجب القرار 4/58، ودخلت حيّز النفاذ في 14 ديسمبر 2005 وفقاً للمادة 68 (1) التي تنص على أنه «يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين بعد تاريخ إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام».



النص الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

تحتوي الاتفاقية على 8 فصول، من بينها 5 فصول رئيسية وهي:

1. التدابير الوقائية.
2. التجريم وإنفاذ القانون.
3. التعاون الدولي.
4. استرداد الموجودات.
5. المساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

وفيما يلي نبذة عامة عن هذه الفصول وأمثلة عن بعض المواد:

أ. التدابير الوقائية:

تُحاكم جرائم الفساد بعد وقوعها، لكن الأهم هو منع الفساد قبل حدوثه. لذلك، خصصت الاتفاقية فصلاً كاملاً عن الوقاية من الفساد، يشمل تدابيراً لمكافحة الفساد في القطاع العام والخاص، وتتضمن هذه التدابير سياسات وقائية نموذجية، مثل إنشاء هيئات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية.

ب. التجريم وإنفاذ القانون:

تتطلب الاتفاقية من الدول الأطراف تجريم شتى أفعال الفساد وبأوسع نطاق ممكن، إن لم تكن مجرّمة بالفعل بموجب القوانين المحلية. في بعض الحالات، تكون الدول ملزمة قانوناً بتجريم أفعال الفساد، وفي حالات أخرى - نظراً لوجود اختلافات في قوانين الدول - يتعين عليها النظر في تجريم هذه الأفعال.

ولا تقوم هذه الاتفاقية فقط بتجريم الأشكال الأساسية للفساد مثل الرشوة واختلاس الأموال العامة مثل بعض الاتفاقيات السابقة، بل تجرّم أيضاً الاتجار بالنفوذ وإخفاء عائدات الفساد وغسلها، وتشمل الجرائم الأخرى المصاحبة للفساد كغسل الأموال وإعاقة سير العدالة.

ج. التعاون الدولي:

توافق الدول الأطراف بموجب الاتفاقية على التعاون فيما بينها في كافة جوانب مكافحة الفساد، بما في ذلك الوقاية منه والتحقيق في جرائمه ومحاكمة مرتكبيه. كما أن الدول الأطراف ملزمة بالاتفاقية بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة (Mutual Legal Assistance) في جمع الأدلة وإرسالها لكي تستخدم في المحاكم ومن أجل تسليم المجرمين. كما أن الدول الأطراف مطالبة أيضاً باتخاذ تدابير تدعم تعقب عائدات الفساد وتجميدها وضبطها ومصادرتها.

د. استرداد الموجودات:

يعتبر إدراج مسألة استرداد الموجود إنجازاً كبيراً في الاتفاقية، فبموجب الاتفاقية، اتفقت الدول الأطراف على التعاون في استرداد الموجودات المنهوبة بسبب جرائم الفساد، وهو ما ورد صراحة كمبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية. إن لهذه مسألة أهمية خاصة بالنسبة للعديد من البلدان، وتحديدًا التنمية منها، نظراً لما ينتج عن الفساد من نهب الثروات الوطنية بالوقت الذي توجد فيه حاجة ماسة إلى كافة الموارد المتوفرة لبناء المجتمعات وتطويرها.

ه. المساعدة التقنية وتبادل المعلومات:

يشير مفهوم «المساعدة التقنية» عموماً إلى الدعم الرامي إلى مساعدة الدول الأطراف على الامتثال لأحكام الاتفاقية. تتضمن الاتفاقية مواداً عديدة بشأن التدريب وبناء القدرات والموارد المادية والبشرية والأبحاث وتبادل المعلومات. فهي تشجع على تدريب الموظفين المسؤولين عن منع الفساد ومكافحته في أساليب التحقيق وإعداد استراتيجيات مكافحة الفساد وإعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإدارة الأموال العامة وحماية الضحايا والشهود في القضايا الجنائية (المادة 60). كما تدعو الاتفاقية إلى أن تنظر الدول الأطراف، حسب قدرتها، في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأخرى ولا سيما التنمية، إلى جانب مساعدة بعضها البعض على إجراء تقييمات ودراسات عن أشكال الفساد وأسبابه بغية وضع استراتيجيات وخطط عمل لمكافحة الفساد على الوجه الأمثل (المادة 60).

2. مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

بموجب الاتفاقية، تم إنشاء ما يعرف بـ «مؤتمر الدول الأطراف» وهو الكيان الأساسي المعني بوضع السياسات في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو يدعم الدول الأطراف والموقعين على الاتفاقية في تنفيذها ويعطي المشورة السياسية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ويعرف بالـ UNODC، وهو الأمانة العامة للاتفاقية) في تطوير وتنفيذ أنشطة مكافحة الفساد. وقد أنشأ المؤتمر وفقاً للمادة 63 من الاتفاقية من أجل تحسين قدرات الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف في تحقيق أهداف الاتفاقية، وتشجيع ومراجعة تنفيذ الاتفاقية. وعقب إنشائها، أصبحت (نزاهة) تمثل دولة الكويت في كافة دورات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، وتتمثل مشاركتها في دراسة وتحليل مشاريع

القرارات التي ترد إليها من الدول الأطراف وموافاة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بملاحظاتها ومرئياتها بالتنسيق مع وزارة الخارجية الكويتية، والمشاركة أيضاً في فعاليات اجتماعات دورات مؤتمر الدول الأطراف وإبراز جهود دولة الكويت في منع ومكافحة الفساد عبر إلقاء بيانها الوطني أمام المؤتمر والذي يعتبر أكبر تجمّع عالمي لمكافحة الفساد.

كما تشارك (نزاهة) من خلال تنظيم الفعاليات الجانبية على هامش دورات مؤتمر الدول الأطراف والمتمثلة بورش عمل لتبسيط الضوء على جوانب خاصة بمكافحة الفساد مثل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، تنتهز (نزاهة) هذا الحدث الدولي في عقد الاجتماعات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الجهات النظيرة في مكافحة الفساد والشبكات والمنظمات الدولية المختصة بهدف تعزيز التعاون وبناء القدرات في مجال منع ومكافحة الفساد.

3. آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية:

آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي عملية حكومية دولية، هدفها مساعدة الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، من خلال قيام الدول الأطراف بالتشارك في استعراض مدى تنفيذ الدول الأطراف الأخرى لأحكام الاتفاقية.

وبموجب هذه الآلية، يتم عمل سحب قرعة للدول الأطراف في بداية كل دورة استعراض، ويتم تحديد «دول أطراف مستعرضة» و«دول أطراف مستعرضة»، حيث يتم استعراض كل دولة طرف من قبل دولتين مستعرضتين أخريين، تكون إحداها من نفس المنطقة الجغرافية للدولة الطرف المستعرضة، وإن أمكن، يكون لديها نظام قانوني مماثل للدولة الطرف المستعرضة.

وتتسم آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية بعدة خصائص، من بينها:

- الشفافية والكفاءة وعدم التدخل والشمول والحياد.
- لا تفضي إلى أي شكل من أشكال الترتيب التصنيفي.
- تتيح فرصاً للتشارك في الممارسات الجيدة ومواجهة التحديات.
- تساعد الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية.
- تتجنب الخصومة والمعاقبة وتشجع جميع دول العالم على الانضمام إلى الاتفاقية.
- تتبع نهج متدرج وشامل باعتبار أن استعراض تنفيذ الاتفاقية عملية مستمرة وتدرجية.

بدأت الدورة الأولى من آلية الاستعراض عام 2010 وشملت الفصل الثالث «التجريم وإنفاذ القانون» والفصل الرابع «التعاون الدولي». كما بدأت الدورة الثانية من الآلية عام 2015، وشملت الفصل الثاني «التدابير الوقائية» والفصل الخامس «استرداد الموجودات».

تتمثل خطوات آلية الاستعراض بأنه يُطلب من الدولة المستعرضة الإجابة على مجموعة من الأسئلة حول مدى تنفيذها للفصلين موضوع الاستعراض، أو ما يسمى بالقائمة المرجعية للتقييم الذاتي (Self-assessment checklist)، والتي يعد أسئلتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتكون هذه الإجابات مفصلة ومدعمة بالوثائق وبالتشاور مع كافة الجهات الوطنية بما في ذلك القطاع الخاص والأفراد والمجموعة خارج القطاع العام.

وتقوم الدولتين المستعرضتين بمراجعة القائمة أعلاه، وتوافي الدولة المستعرضة بأسئلتها واستفساراتها إزاءها، وعادة ما تطلب الدولتين موافاتها بالمزيد من المعلومات حول ما ذكر في القائمة المرجعية.

كما يتم عادةً تنظيم «زيارة قطرية» (زيارة وطنية) حتى يتسنى للدول المستعرضة الاجتماع مع الدولة المستعرضة، بالتعاون والتنسيق مع خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويكون الهدف من الزيارة هو مناقشة الإجابات على القائمة المرجعية وإتاحة الفرصة لعمل المزيد من المناقشات والرد على الاستفسارات الإضافية.

تقوم الدولتان المستعرضتان، بمساعدة المكتب، بإعداد التقرير النهائي لعملية استعراض مدى تنفيذ الدولة المستعرضة لأحكام الفصول المعنية في الاتفاقية (أو ما يسمى بـ«التقرير القطري») وملخصه التنفيذي، ويُرسَل إلى الدولة المستعرضة للموافقة عليه، ويتم ترجمته إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وهي: العربية - الصينية - الانجليزية - الفرنسية - الروسية - الإسبانية.

وفي حال موافقة الدولة المستعرضة، يُنشر التقرير على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

4. توقيع دولة الكويت للاتفاقية وإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة):

وقّعت دولة الكويت على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2003، وصادقت عليها بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006. وحسب المادة 70 من الدستور الكويتي: «تكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية».

تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للمادة الأولى من قانون المصادقة على الاتفاقية المشار إليه أعلاه، فقد تحفظت دولة الكويت على الاختصاص الإلزامي الخاص بالتحكيم أو العرض على محكمة العدل الدولية المنصوص عليه في البند 2 من المادة 66 من الاتفاقية والإعلان عن عدم الالتزام بأحكامه.

كما اعتبر المشرع الكويتي الاتفاقية الأساس القانوني للتعاون بشأن تسليم المجرمين مع سائر الدول الأخرى والأطراف في هذه الاتفاقية. وكذلك بموجب هذا القانون، تعتبر وزارة العدل الكويتية هي السلطة المركزية المعنية بتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من الدول الأطراف في الاتفاقية.

وحيث أن المادة 6 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تنص على أن «تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد» فقد جاء إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وهي هيئة مستقلة محايدة أنشئت بموجب القانون رقم 2 لسنة 2016 وتتولى تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثانياً: التعاون العربي والإسلامي في مكافحة الفساد:

إن التعاون الدولي في منع ومكافحة الفساد لا ينحصر باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فهناك اتفاقيات وآليات أخرى للتعاون في هذا المجال سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الإسلامي، ومن ضمنها ما يلي:

1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

حرصت (نزاهة) دوماً على المشاركة في فعاليات وأعمال اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث شاركت في أعمال وفعاليات مجموعة من الاجتماعات التي عقدت بمعية اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي إطار ذاته، فإنه يذكر أن (نزاهة) قد قامت بموافاة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمبرئياتها حيال تنفيذ القرارات المنبثقة عن اجتماع اللجنة الوزارية السابع، بالإضافة إلى إبداء الآراء حول مشروع (القانون) الاسترشادي بشأن حماية المال العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشروع دليل حماية المبلغين والشهود لدول المجلس، وكذلك إبداء الرأي في عدد من الموضوعات محل الاهتمام المشترك في نظام التعاون من أجل مكافحة الفساد ضمن إطار أعمال اللجنة الوزارية لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد هي إتفاقية عربية إقليمية ترمي إلى تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية إلى مكافحة الفساد والتصدي له وتيسير التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد، إلى جانب تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.

تجرّم هذه الاتفاقية أفعال الفساد، كالرشوة في القطاع العام والخاص وإساءة استغلال النفوذ والإثراء غير المشروع وغسل الأموال وإعاقة سير العدالة، وتضع تدابيراً للوقاية من الفساد بما في ذلك اعتماد أنظمة لتعزيز الشفافية والمراجعة الدورية للتشريعات والتدابير الإدارية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد، ومنع تضارب المصالح.

كما تركّز الاتفاقية على التعاون في إنفاذ القوانين بين الدول الأطراف المنضمة إلى الاتفاقية، وذلك من خلال تبادل المعلومات عن جرائم الفساد وإجراء التحريات وتوفير المساعدة التقنية وعقد البرامج التدريبية المشتركة.

حُررت هذه الاتفاقية بمدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية عام 2010 في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ووافق عليها مجلسا وزراء الداخلية والعدل العربي في اجتماعهما المشترك المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في ذات العام، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 2013/6/29 بعد تصديقها من قبل سبع دول عربية.

وقد وقعت دولة الكويت على الاتفاقية بتاريخ 2010/12/21 وتم التصديق عليها بموجب القانون رقم 92 لسنة 2013 بموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

وقد أنشئ بمقتضى هذه الاتفاقية ما يسمى بمؤتمر الدول الأطراف للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في هذه الاتفاقية ومن أجل تشجيع تنفيذها واستعراضها.

تجدر الإشارة إلى أنه في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، اعتمدت الدول الأطراف آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، بما فيه الإطار المرجعي لآلية الاستعراض وأسئلة التقييم الذاتي الرامية إلى تعزيز تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية.

وتقرر أن تتألف مرحلة الاستعراض الأولى من دورتي استعراض مدة كل منها ثلاث سنوات، لتشمل الدول الأولى الدول الأطراف التي قد أنهت كلتا دورتي الاستعراض المنبثقة عن المرحلة الأولى من آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عند اعتماد هذا القرار. وفي الدورة الثانية، يتم استعراض بقية الدول التي لم تستكمل الدورتين المشار إليها آنفاً من المرحلة الأولى لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد؛ لتشمل الدورة الثانية كذلك الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية العربية التي ليست طرفاً في الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

3. إتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

تأتي إتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، والتي اعتمدت في ديسمبر 2022، كنتيجة لإعلان إسلام آباد المعنون «الشراكة من أجل الوحدة والعدالة والتنمية» والذي أصدر إبان الدورة 48 لمجلس وزراء خارجية الدول الأطراف في منظمة التعاون الإسلامي، إذ تضمن الإعلان بنوداً أساسية تتعلق ومكافحة الفساد، ومنها البند 51 الذي يؤكد أن «مكافحة الفساد هو مبدأ راسخ في الشريعة الإسلامية، وتلاحظ بقلق أن الممارسات التي تتسم بالفساد تحرم الدول من الموارد التي اكتسبتها بشق الأنفس، وتحرم الجميع من فرص التقدم والنهوض، وتؤدي إلى إدامة وتأكيد أوجه عدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها».

بالإضافة إلى ذلك، ينص البند 53 من إعلان إسلام آباد على «استكمال مشروع إتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الفساد كإطار للتعاون من أجل استرداد الأصول المنهوبة وإعادتها، تماشياً مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة».

وتهدف الإتفاقية إلى تعزيز تبادل المعلومات والتحريات بين سلطات إنفاذ القانون على نحو يتسم بالكفاءة والسرعة؛ بغرض تيسير منع جرائم الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها؛ بما يساهم في استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها، وتعزيز تبادل المساعدة التقنية والتدريب وتبادل الخبرات بين الدول الأطراف؛ بغرض تحسين فاعلية تبادلها للمعلومات والتحريات بشأن جرائم الفساد المشمولة في الإتفاقية.

وتعزز الإتفاقية من تبادل المعلومات والتحريات وتقديم المساعدة التقنية بين الدول الأطراف في جرائم الفساد، كرشوة الموظفين العموميين الوطنيين، ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، واختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظائف، والإثراء غير المشروع، والرشوة في القطاع الخاص، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، وغسل عائدات الجرائم وإخفاءها، وإعاقة سير العدالة، وغيرها من جرائم الفساد.

كما تخصص الإتفاقية فصلاً كاملاً حول طلبات تبادل المعلومات والتحريات، وتضع قواعدها الأساسية وآلية تقديم الطلبات والاستجابة لها أو رفضها، وذلك إلى جانب المشاركة التلقائية للمعلومات والتحريات، مع وضع مجموعة من الشروط والضمانات بشأن سرية وخصوصية المعلومات والتحريات، والتأكيد على خضوع المعلومات والتحريات المتبادلة للأحكام الوطنية لحماية البيانات.

ومن جانبها، شاركت (نزاهة) بالاجتماعات التحضيرية لهذه الإتفاقية وقامت بموافاة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامية بعدد من مرئياتها ومقترحاتها الفنية حول مشروع الإتفاقية، وشاركت (نزاهة) في الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن إقرار الإتفاقية.

ثالثاً: المنظمات والشبكات الدولية:

تتعاون دولة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، مع عدد من المنظمات والشبكات الدولية في مجالي منع ومكافحة الفساد، ونذكر أدناه بعضها:

1. الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA):

أنشئت الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (International Anticorruption Academy-IACA) في عام 2010 بمبادرة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والإنتربول (Interpol) والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF) وجمهورية النمسا، ووفقاً للمادة 2 من اتفاق إنشاء الأكاديمية والموقع عليه في نفس العام، تهدف الأكاديمية إلى:

- توفير التعليم والتدريب المهني في مجال مكافحة الفساد؛
 - الاضطلاع بأبحاث في كل جوانب الفساد وتيسير إجراء مثل تلك الأبحاث؛
 - تقديم أشكال أخرى من المساعدات التقنية ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد؛
 - تشجيع التعاون الدولي والترابط الشبكي في مجال مكافحة الفساد.
- انضمت إلى الأكاديمية العديد من الدول من بينها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين. كما قد شارك آلاف الطلبة والمتدربين في البرامج الأكاديمية والتدريبية التي تنظمها الأكاديمية.

ومن ناحية تنظيمية، تتم إدارة الأكاديمية من قبل الآتي:

- جمعية الأطراف.
- مجلس المحافظين.
- هيئة استشارية عليا دولية.
- هيئة استشارية أكاديمية دولية.
- عميد.

وقد انضمت دولة الكويت إلى اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية بصفتها منظمة دولية والموقع في مدينة فيينا بجمهورية النمسا بتاريخ 2010/9/2 وذلك وفقاً للمرسوم رقم 325 لسنة 2014.

ولدى (نزاهة) تعاون وثيق مع الأكاديمية، إذ تشارك في اجتماعاتها السنوية من أجل تحديد سياساتها العامة ومناقشة برنامج عملها، وتنتهز (نزاهة) الفرصة في هذه الاجتماعات لإبراز وتسليط الضوء على أحدث جهود دولة الكويت في مكافحة الفساد.

وقد ساهمت الأكاديمية ببناء قدرات موظفي (نزاهة) عبر البرامج التدريبية، سواء في مقر (نزاهة) أو الأكاديمية أو عبر الاتصال المرئي.

ويُذكر أن (نزاهة) تعاونت مع الأكاديمية في استضافة ما يسمى بـ«الأكاديمية الإقليمية: الشرق الأوسط»، وهو برنامج سنوي تعقده الأكاديمية، بهدف تعزيز فهم الفساد ومعالجة تحدياته بشكل أفضل ومشاركة التجارب والممارسات المثلى في هذا المجال.

أقيم هذا البرنامج بدولة الكويت في الفترة ما بين 10 و 14 ديسمبر 2017، وتناول عدة مواضيع ذات صلة بمكافحة الفساد مثل الحوكمة الجيدة ودور هيئات مكافحة الفساد والجهود الدولية في الحد من الفساد والوقاية من الفساد والكشف عنه في الشرق الأوسط والأخلاق والنزاهة والامتثال والعمل الجماعي، بمشاركة مجموعة من الأساتذة والممارسين الدوليين الرائدة.

2. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET):

تأسست الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد عام 2008، وهي «أول آلية إقليمية عربية تتيح تلاقي الجهات الحكومية وغير الحكومية بشكل دوري وممنهج للتشاور والتعاون في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد». تحتوي الشبكة على 48 عضواً رسمياً و 28 عضواً غير حكومي بالإضافة إلى عدد من المراقبين.

وقد انضمت دولة الكويت إلى الشبكة في 23 ديسمبر 2013 وتمثلها في الشبكة حالياً الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة).

3. الشبكة العالمية التشغيلية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE Network):

الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE)، باللغة الإنجليزية (Global Operational Network of Anti-Corruption Law Enforcement Authorities)، هي عبارة عن شبكة تبادل المعلومات بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم، توفر المعارف والموارد والأدوات المطلوبة لمتابعة قضايا الفساد العابرة للحدود والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها عبر قنوات اتصال آمنة.

وقد انطلقت هذه الشبكة رسمياً في 3 يونيو 2021 - بمبادرة من المملكة العربية السعودية - وذلك في فعالية خاصة على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد (UNGASS)، وقد شارك فيها أكثر من 300 شخص، افتراضياً وبالحضور الشخصي، بما في ذلك ممثلي الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهيئات مكافحة الفساد وشبكات إنفاذ القانون وأجهزة الأمم المتحدة.

رابعاً: التعاون الثنائي:

حرصت (نزاهة) على التعاون مع الجهات الدولية النظيرة بهدف تبادل الخبرات في مجال التعاون الثنائي لمكافحة الفساد والوقاية منه، وعلى ضوء ذلك وقعت (نزاهة) عدداً من مذكرات التفاهم الدولية، شملت الجهات التالية:

- لجنة مكافحة الفساد الحقوق المدنية، جمهورية كوريا الجنوبية.
- هيئة مكافحة الفساد في جمهورية فرنسا.
- هيئة الرقابة الإدارية، جمهورية مصر العربية.
- هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، دولة فلسطين.
- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، المملكة العربية السعودية.

وبشكل عام، تشجّع مذكرات التفاهم هذه الأطراف على التعاون في نطاق تعزيز القدرات وتنمية الخبرات وتبادل التجارب ذات الصلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority



@nazaha_gov_kw



www.nazaha.gov.kw